الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣١
المعقودة يوم الجمعة
١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

الرئيس : السيد كوكان (سلوفاكيا)

ثم : السيدة الحمامي (اليمن)
(نائبة الرئيس)

ثم : السيد كوكان (سلوفاكيا)

المحتويات

البند ١١ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.3/48/SR.31
02 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ١١١ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/48/3 (الفصل السابع - جيم)، و A/48/38، و A/48/98، و A/48/124-S/25506، و A/48/182، و A/48/187-E/1993/76، و A/48/279، و A/48/301، و A/48/338، و A/48/354، و A/48/359، و A/48/413، و A/48/513، و A/48/546؛ و A/C.3/48/L.5)

١ - السيدة موبوروا (ناميبيا): قالت إنه نظرا لأنه حكومتها تعتبر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة صكا وافيا لمكافحة التفرقة بين الجنسين وإشراك المرأة فعلا في التنمية، فقد انضمت إليها دون تحفظات. وحرصا على أوسع توعية ومساندة ممكنة للاتفاقية، وضعت استراتيجية قطرية شاملة مدتها ثلاث سنوات من أجل جعل الأولوية للمجالات التي تحتاج أكثر من غيرها للنهوض بالعلاقات بين الجنسين، مثل نشر المعلومات، والتعليم، وبناء القدرات. وقالت إن هذه هي الاستراتيجية ساعدت على تشديد أنشطة شؤون الجنسين في ناميبيا وأتاحت إطارا لتخطيط المستقبل.

٢ - ونظرا لأن الإجحاف الاجتماعي والاقتصادي ينتهي إلى العنف ضد المرأة، لا يمكن حل العنف بمعزل عن القيود على التنمية عموما. وقد اقامت ناميبيا في هذا الصدد مركزا للأطفال والأمهات ممن أسيئت معاملتهم، ومهمته الأولى هو استقبال وإسداء المشورة إلى النساء والأطفال الذين يعانون من صعوبات بسبب المضايقة وسوء المعاملة والاغتصاب. وتشمل المساعدة التي يقدمها المركز المبيت ليلة في الملجأ، والعلاج الطبي، وإجراءات لمعالجة الحالة. وابدت تقدير حكومتها للمساعدة القيمة التي قدمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لدعم المركز.

٣ - وبعد نيل ناميبيا الاستقلال، شكلت لجنة لإصلاح القانون لكي تستعرض جميع التشريعات القائمة ضمانا للتقيد بالدستور. وتدرس حاليا لجنتان فرعيتان لشؤون المرأة والقانون جميع التشريعات المتعلقة بالمرأة من أجل إزالة جميع التشريعات التي تميز بين الجنسين. وقد بدأت هذه الجهود تؤتي ثمارها.

٤ - ورحبت بتقرير الأمين العام عن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (A/48/187). ونظرا لنقص المرافق في المناطق الريفية، أخذت الهجرة إلى الحضر تتزايد. وقالت إن كثيرا من الأسر في المناطق الريفية من افريقيا ترأسها حاليا إمرأة، لكن بعض الأصول التقليدية تحد من فرص المرأة في ملكية الأرض. وفي حين أن المرأة هي المساهمة الكبرى في إنتاج الغذاء فكثيرا ما تستبعد من اتخاذ القرارات، كما أن المشاريع التي تستهدف تحسين حالتها لا تدخل في صلب خطط التنمية القطرية. ومضت قائلة إن المؤتمر الدولي المقبل للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية محفلان مناسبان لتناول وضع المرأة على مستوى القاعدة الشعبية. كذلك، ينبغي على مؤتمر المرأة العالمي الرابع المعني بالمرأة إعطاء المرأة

(السيدة موبورا، ناميبيا)

عند ذلك المستوى فرصة نقل معارفها ومشاطرة بخبرتها. لذلك لا غنى عن التضامن الدولي لتمكين هؤلاء النساء من الاشتراك الكامل في المؤتمر.

٥ - السيد موران (كندا): تحدث باسم حكومات كندا واستراليا ونيوزيلندا فقال إن لمنظومة الأمم المتحدة دورا أساسيا في وضع سياسات النهوض بحالة المرأة في شتى ارجاء العالم، وأنها ناشطة في النهوض بمبدأي المساواة وتكافؤ الفرص عالميا، لكن من المؤسف أن نلاحظ أنها تقلل من استغلال مواهب نصف سكان العالم. ولكي تكون الأمم المتحدة فعالة يجب أن تعبر عن هذين المبدأين اللذين تدعو إليهما عالميا، سواء في تركيبها أو تنظيمها.

٦ - واردف قائلا إن خبرة البلدان الثلاثة قد أظهرت أن الالتزام الواضح الآتي من قمة أية منظمة أساسي لنجاح محاولات تحسين وضع المرأة في عملية اتخاذ القرارات. وفي حين أن المبادرات الأخيرة التي قام بها الأمين العام ومنها تعيين النساء في المناصب العليا جديرة بالثناء فإن التقرير الأخير للأمين العام (A/48/513) أظهر أن المنظمة ما زالت بعيدة عن بلوغ مستوى في التعيين يجعلها تحقق الأهداف التي رسمتها لعام ١٩٩٥ استراتيجيات نيروبي التطلعية من أجل النهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠، التي اعتمدها المؤتمر العالمي الثالث للمرأة. ورأى أن معدل الزيادة الحالية في عدد النساء في أعلى المستويات غير كاف وأن البلدان الثلاثة تسعى إلى زيادة عدد النساء من اجل كسر ما يسمى "السقف الزجاجي" بسرعة كافية تعبر عن التزام الأمين العام بهدفه في تحقيق التكافؤ. ورأت أن مزيدا من العمل لازم للوفاء بالأهداف الحالية، وأن استمرار انخفاض تمثيل المرأة في أعلى المناصب يستدعي إنشاء وحدة داخل الأمانة العامة تتفرغ للرصد وتسهيل التقدم في برنامج العمل لعام ١٩٩٥.

٧ - ومع أن المبادرات الواردة في "برنامج العمل" تركز أساسا على قضايا التوظيف والتنسيب والترقية وبالتالي تسهم عمليا في تحقيق الأهداف الموضوعة من أجل النهوض بالمرأة في الأمانة العامة بالأمم المتحدة، هناك عوامل أخرى داخلة في عملية خلق الجو الذي يجذب النساء الكفؤات ويساعد على الاحتفاظ بهن. ومن هذه العوامل إثنان هما المضايقة الجنسية، والاجراءات التي تلبي حاجات العاملات من ذوات المسؤوليات الأسرية.

٨ - وقال في هذا الصدد إن التوجيه الإداري نحو الإجراءات التي تعالج المضايقة الجنسية خطوة هامة في التصدي لهذه المشكلة؛ وهناك ايضا فكرة طيبة هو وضع إجراءات لمنع المضايقة الجنسية، بالإضافة إلى تناول هذه الحالات فور وقوعها.

(السيد موران، كندا)

٩ - وأشار إلى ميدان آخر يحتاج فعلا إلى إجراءات أخرى هو جعل الأمم المتحدة أكثر استجابة لحاجات العاملات من ذوات المسؤوليات الأسرية. فسياسات المواد البشرية التي تساعد على الموازنة بين العمل والتزامات الأسرة تساعد على تقليل بعض الحواجز أمام المرأة التي تلتحق بالأمانة العامة وعلى تقدمها في السلم الوظيفي. وهذه السياسات تساعد على استبقاء الموظفين، وبذلك تضاعف من استثمار المنظمة لقاعدة مهاراتها.

١٠ - وأضافت قائلة إن الأمين العام ينبغي أن يزداد اهتماما بقضايا مثل مرونة ساعات العمل، وترتيبات رعاية الطفل، وفرص التدريب، ونظم تغيير الحياة العملية. وحيث أن المرأة غالبا ما تكون المطالبة بتحمل عبء إدارة مسؤوليات الأسرة فإن إدخال تعديلات تعترف بهذه الحقيقة يسهم كثيرا في جهود الأمم المتحدة الجارية لزيادة عدد النساء في المناصب العليا داخل الأمانة العامة. وأبدى أمله في أن ينال القرار الذي قدمته البلدان الثلاثة بشأن ترقية المرأة والنهوض بها في الأمانة العامة مشاركة واسعة في تقديمه.

١١ - السيد وستربيرغ (السويد): تحدث بالنيابة عن بلدان دول الشمال الأوروبي فقال إن دور المرأة حاسم في جميع القضايا التي ستتناولها مؤتمرات الأمم المتحدة القادمة. فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية متعذرة دون نهوض المرأة واشتراكها، ودون اشتراكها في اتخاذ القرارات. ولكي تكون حقوق الانسان شاملة عالميا حقا يجب أن تشمل مساواة المرأة في التمتع بهذه الحقوق. ويجب إشراب قضايا السكان بعدا واضحا هو شؤون الجنسين، مع جعل مسألة الخيار في الانجاب محور أية استراتيجية لتنظيم الأسرة.

١٢ - ورأى أن من الأساسي لنجاح المؤتمر العالمي الرابع للمرأة رصد موارد كافية له من الميزانية العادية. كما يجب تهيئة موارد كافية للجنة مركز المرأة لكي تحقق دورها في الأعمال التحضيرية وفي الاستعدادات المحلية والاقليمية. ومن المهم أيضا تمكين أقل البلدان نموا من الاشتراك تماما في المؤتمر وأعماله التحضيرية.

١٣ - ويجب إبداء اهتمام خاص بحالة النساء المعوقات والأصليات. وعلى الدول الأعضاء أن تدعم الأنشطة الرامية إلى جعل هذه الفئة من النساء واضحة في الجهود الدولية.

١٤ - ومضى قائلا إن نساء دول الشمال الأوروبي حققن نتائج في تمثيلهن في المحافل السياسية لاتخاذ القرارات. بيد أن الرجل ما زال يستأثر بكثير من حصون السلطة في المجال السياسي وفي المجال الاقتصادي بالذات. ورأى أن سياسة المساواة بين الجنسين في بلدان الشمال الأوروبي تهتم بتشجيع

(السيد وستربيرغ، السويد)

إشتراك الرجل في المنزل. فالمرأة لا تستطيع أن تتقدم تماما في سوق العمل أو في عملية اتخاذ القرارات ما لم يساعدها الرجل في تحمل عبء تربية الأطفال وشؤون المنزل. ومن المهم أيضا أن يتعاون أصحاب العمل والموظفون على وضع استراتيجيات محددة توفق بين الحياة العملية والحياة الأسرية.

١٥ - وأشار إلى أن الاعتداء الجنسي على المرأة سواء في الحياة الخاصة أو العامة من العقبات الرئيسية أمام المساواة بين الرجل والمرأة. وقد أخفيت أبعاد هذا العنف، لا سيما العنف المرتكب داخل الأسرة الذي لم يلق اعترافا بأنه مشكلة كبرى تستحق أولوية في جداول الأعمال الوطنية والدولية إلا في العقد الماضي فقط. وذكر أن بلدان الشمال الأوروبي تؤيد في هذا الصدد مشروع الإعلان المتعلق بالعنف ضد المرأة الذي سوف تعتمده الجمعية العامة قريبا. واعتماده ركيزة للعمل اللازم للقضاء على العنف ضد المرأة أينما وكلما حدث.

١٦ - والحاجة عاجلة إلى مقاضاة مرتكبي الجرائم الجنسية في الحرب، مثل تلك المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة. ولقوات حفظ السلم للأمم المتحدة دور هام عليها أن تؤديه في المساعدة على منع الاغتصاب وغيره من أشكال إساءة معاملة المرأة في الصراعات المسلحة، وفي التعريف بادعاءات جرائم الحرب هذه.

١٧ - ورأى أن إعلان فيينا وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الانسان خطوة هامة نحو تعزيز واحترام حقوق الانسان للمرأة. وتؤيد بلدان الشمال الأوروبي كثيرا تعيين مقرر خاص لمسألة العنف ضد المرأة.

١٨ - ورأى وجوب إدخال حقوق الانسان الخاصة بالمرأة في محور أنشطة منظومة الأمم المتحدة بأسرها. كما يجب تناول حقوق الانسان الخاصة بالمرأة بشكل منتظم ومنهجي في أجهزة الأمم المتحدة وآلياتها المختصة. ويجب على جميع هيئات المعاهدات والمقررين الخاصين زيادة الاهتمام بمسألة الإساءة إلى حقوق الانسان الخاصة بالمرأة، وإدراج المعلومات التي تخص شؤون كل من الجنسين، مع تحليل أعمالها. والذي يعطل التنفيذ الكامل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هو كثرة التحفظات التي تتنافى مع القانون الدولي للمعاهدات. ومن الواجب عدم اتخاذ هذه التحفظات سبيلا للتملص من التزامات المعاهدات.

(السيد وستربيرغ، السويد)

١٩ - ومضى قائلا إن من واجب الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤوليتها وقيادتها في الجهود التي تسعى لكفالة المساواة في أماكن عملها. فالتساوي في تشاطر السلطة بين المرأة والرجل في المجتمع هو المفتاح الأساسي لنجاح أي عمل للنهوض بالمساواة، كما أنه ينفع المجتمع بأسره. وفي حين أن التزام الأمين العام بجعل التوازن في وظائف تقرير السياسة بالأمانة العامة أقرب ما يكون إلى المساواة بحلول عام ١٩٩٥، ورغم أن مبادرته المتعلقة بمشكلة المضايقة الجنسية جديرة بالذكر، إلا أن العمل مجددا في هذا الموضوع لازم لزيادة عدد النساء في الأمانة العامة.

٢٠ - وقال إن تقوية المرأة في جميع قطاعات المجتمع يجب أن تكون له أولوية قطرية ودولية. فالتنمية المستدامة متعذرة بدون مشاركة فعالة، سواء من الرجل أو المرأة. ولم يظهر حتى الآن اعتراف كامل بضخامة امكانيات المرأة في البلدان النامية، وما زالت المرأة من أضعف القطاعات في مجتمعها. ويجب أن تشمل عملية التقوية أيضا تخفيف العبء المنزلي عن النساء الفقيرات، وتمكينهن من خدمات الصحة وتنظيم الأسرة والتعليم، والنهوض بالحقوق القانونية والسياسية للمرأة. وختم كلمته قائلا إنه يعتبر المواقف النمطية وأوجه التعصب التي تصور دوري الرجل والمرأة في المجتمع عوائق أمام النهوض بالمرأة في كافة أرجاء العالم.

٢١ - السيدة دونال (النمسا): قالت إن وضع الصيغة النهائية لمشروع الاعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة (A/C.3/48/L.5) خطوة كبرى نحو تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة؛ فهو يؤكد بوضوح أن العنف ضد المرأة عقبة أساسية في حياتها، كما أنه يتناول مختلف أشكال هذا العنف. وأهم من هذا كله أنه يبين التزام الدول في هذا المجال. وقال إن النمسا تضع أهمية خاصة لحماية وتعزيز حقوق المرأة والحريات الأساسية للمرأة، وهذا يتضح من التزامها بمكافحة أسلوب العنف والتمييز ضدها في مجتمعها. وأشار إلى إعلان فيينا وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي الأخير لحقوق الانسان والذي تناول جانب انتهاكات حقوق الانسان في القضايا التي تخص الجنسين، فأعربت عن ثقتها في أن الأمم المتحدة ستدخل أسلوبا حساسا بقضايا الجنسين في أجهزتها المعنية بحقوق الانسان.

٢٢ - وأشارت إلى جانب مفزع حقا في انتهاكات حقوق الانسان يحدث في يوغوسلافيا السابقة، ألا وهو جرائم العنف الجنسي التي سجلتها لجنة الخبراء المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٧٨٠ (١٩٩٢). ورحبت بإنشاء المحكمة الدولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة في القانون الانساني الدولي المرتكبة في أرض يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، وقالت إنها تفترض أن العنف الجنسي ضد

(السيدة دونال، النمسا)

المرأة سيكون من بين اهتماماتها الأولى. ورحبت أيضا في هذا الصدد بالتعاون بين لجنة الخبراء والتنظيمات النسائية التي لها خبرة بهذه الأمور، وأكدت على ضرورة تكثيف تبادل الآراء.

٢٣ - ورأت أن الاستعداد المتأني يكفل تلبية التوقعات المنتظرة من المؤتمر العالمي الرابع للمرأة لعام ١٩٩٥. وقد وضعت النمسا هذا في اعتبارها فعرضت أن تستضيف المؤتمرات التحضيرية الأوروبية في فيينا عام ١٩٩٤. ورأت أيضا ضرورة التأني في إعداد الاجتماع التحضيري "لبرنامج العمل" في صورة فريق عامل بين الدورات يتبع لجنة مركز المرأة؛ ومن المفيد هنا إعداد وثائق مناسبة وجدول زمني دقيق.

٢٤ - وختاما أبدت أملها في أن يؤدي الاصلاح الهيكلي وإعادة تحديد سياسة الأمم المتحدة إلى زيادة النهوض بالمساواة والتنمية والسلم بالتركيز على قضايا المرأة وتعزيز الوكالات المختصة بذلك. ورأت أن الحرص على جعل المرأة في طليعة أية سياسة همها المساواة بحكم الأمر الواقع امتحان عصيب لمنظومة الأمم المتحدة مستقبلا.

٢٥ - السيدة تيدسويل (نيوزيلندا): قالت إن احتفالات عام ١٩٩٣ التي جرت بمناسبة الذكرى المئوية الأولى لحق المرأة في الاقتراع في نيوزيلندا قد أتاحت الفرصة لتقييم الوضع الحالي للمرأة، والتدابير التي يجب اتخاذها من أجل تعزيز التقدم الذي أحرز، بالفعل، باتجاه بلوغ المساواة الحقيقية بين الجنسين في بلدها. وذكرت أنه تم في مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان تثبيت المسائل المتعلقة بالجنسين كبند رئيسي في جدول الأعمال المتعلق بحقوق الإنسان العالمية. وأعربت عن ترحيب نيوزيلندا بالأهداف الواضحة الواردة في إعلان فيينا وعن سرورها لالتزامه بالقضاء على التمييز بين الجنسين.

٢٦ - وقالت إن رغم الاهتمام الشديد بحالة المرأة عام ١٩٩٣، فمازالت المرأة تعيش على هامش الحياة في جميع أنحاء العالم، وما انفكت تواجه عقبات شديدة تحول دون تمتعها بحقوقها الإنسانية الأساسية وبحرياتها الرئيسية. أما فيما يتعلق باستمرار ممارسة العنف ضد المرأة، فإن اعتماد مشروع القرار الخاص بالقضاء على العنف ضد المرأة (A/C.3/48/L.5) يدل بجلاء على أن هذا النوع من السلوك غير مقبول. وذكرت أن نيوزيلندا تدعم الإعلان الذي ساعدت هي في صوغه، بصفته اجراء عمليا للقضاء على ما تعاني منه المرأة من إساءة لاستخدام حقوق الإنسان الأساسية. وأضافت أن بلدها يتطلع إلى تعيين مقرر خاص يعني بشؤون العنف ضد المرأة.

٢٧ - وتابعت بيانها فقالت إنه ينبغي لهيئات وآليات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تدرج في برنامج أعمالها تحليلا أوسع نطاقا عن الجنسين، وهذه نقطة شدد عليها إعلان فيينا. وأضافت أن تلك العملية

(السيدة تيدسويل، نيوزيلندا)

الشديدة الأهمية القاضية بتنظيم شؤون المرأة تستلزم قيام تعاون وثيق فيما بين الوكالات المعنية. فعلى المستوى التنظيمي، يتعين على الأمم المتحدة أن تكفل تنظيم برنامجها الخاص بحقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة تنظيما جديدا ناجحا. لأن الدمج المقترح بين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة على سبيل المثال يتطلب بوضوح دراسة دقيقة تتفهم آراء جميع الأطراف. وتضع في الاعتبار الآثار المالية التي تترتب عليه. ونظرا لأن وفد بلدها غير مقتنع بعد بوجود أسباب كافية تبرر تنفيذ عملية الدمج، فسوف يعمد إلى دراسة تقرير الأمين العام بشأن الموضوع دراسة دقيقة، واضعا في اعتباره، لدى قيامه بذلك، أنه لا ينبغي لأي عملية إعادة تنظيم البنية الأساسية أن تزيد من نقص الموارد المتوفرة للأنشطة الخاصة بالمرأة، ولا سيما أن هذه الموارد هي حيوية للتمهيد لمؤتمر ١٩٩٥ العالمي للمرأة.

٢٨ - وأوضحت أن المؤتمر المذكور سيتيح فرصة لتقييم تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة حتى نهاية عام ٢٠٠٠. وأعربت عن أملها في أن يولي المؤتمر كذلك زيادة مشاركة المرأة في صنع القرارات أهمية خاصة وأن يؤدي إلى وضع خطة للعمل تتمحور حول التوصل إلى نتائج. وقالت إن الفريق العامل فيما بين الدورات المخطط لعام ١٩٩٤ سيضطلع بعمل مفيد. وأن نجاح المؤتمر سيتوقف على إجراء تحضيرات كاملة ستشترك فيها نيوزيلندا. وسيكون من المفيد كذلك أن تشارك فيها المنظمات الإقليمية والوكالات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

٢٩ - واختتمت بيانها قائلة إنه ينبغي النظر إلى تحسين مركز المرأة عالميا في سياق التنمية الاجتماعية الاقتصادية الإجمالية. وفي هذا السياق، يعتبر الاعتراف بمهارات المرأة وقدراتها عاملا حاسما في تحقيق الأهداف الكبرى للأمم المتحدة.

٣٠ - السيدة الحمامي (اليمن)، نائبة الرئيس، ترأست الجلسة.

٣١ - السيدة إيشنكو (أوكرانيا): قالت إن أهم النتائج التي توصل إليها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان تتمثل في الاعتراف بحقوق المرأة كجزء من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وفي أن ما يمارس ضد المرأة من تمييز وعنف يشكل عمليات انتهاك لحقوق الإنسان. وذكرت أن التقدم الذي أحرز في المؤتمر فيما يتصل بحقوق المرأة، يعود إلى حد كبير إلى الجهود التي بذلتها المنظمات النسائية غير الحكومية. وأعلنت أن وفد بلدها يؤيد القرار ٧/٣٧ الذي اتخذته لجنة مركز المرأة بشأن الاستعدادات القائمة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وأنه يحث الدول التي لم تنشئ بعد لجانا وطنية لهذا الغرض أن تفعل ذلك

(السيدة إيشنكو، أوكرانيا)

بسرعة. وذكرت أن أوكرانيا قد أنشأت مثل هذه اللجنة في آذار/مارس ١٩٩٣ وهي ترحب بانعقاد الاجتماع الإقليمي الأوروبي التحضيري في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ بمشاركة واسعة من جانب المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

٣٢ - وأعلنت أيضا أن وفد بلدها يشاطر الناس القلق العام الذي أعربوا عنه إزاء ممارسة العنف ضد المرأة و لا سيما خلال النزاعات المسلحة، وأنه يؤيد القرار ٤٦/١٩٩٣ الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان الذي يدين جميع أعمال العنف وحالات انتهاك حقوق الإنسان للمرأة بصورة خاصة، والذي قرر النظر في تعيين مقرر خاص بشأن ممارسة العنف ضد المرأة. وأعربت عن أملها في أن تعتمد الجمعية العامة في دورتها الحالية مشروع الإعلان المتعلق بممارسة العنف ضد المرأة.

٣٣ - وأوضحت أن احتمالات حل مشاكل المرأة في أوكرانيا، وكذلك في البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الانتقالية، ضئيلة جدا، لأن معظم تلك المشاكل ناتجة عن السياسات التي اتبعت في عهد الحكومة السابقة وفي ظل الاقتصاد المركزي. وأن انخفاض معدل الولادة في بلدها يعود إلى حد كبير إلى كثرة عدد النساء اللواتي يعملن في قطاع الإنتاج، وإلى تخلف الهيكل الأساسي للرعاية الاجتماعية وإلى حالة عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

٣٤ - وأعلنت أن حكومتها وضعت في تموز/يوليه ١٩٩٢ برنامجا لسياسة طويلة الأجل ترمي إلى تعزيز مركز المرأة، ومساعدة الأسر، وتحسين صحة الأمهات والأطفال. وقالت إن هذا البرنامج ينص على عدد من التدابير المحددة التي تستهدف، في جملة أمور، تنظيم أوقات عمل المرأة، وضمان الحماية الاجتماعية، وتمكين المرأة من التكيف خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق. وذكرت أن هذا البرنامج وبرنامج الدولة لتنظيم الأسرة يستندان إلى أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. إلا أن تنفيذ ذينك البرنامجين قد تأخر بسبب قلة الموارد المالية والمادية المتوفرة لذلك الغرض.

٣٥ - وقالت إن أوكرانيا تسعى، بحثا عن نهج مفاهيمية جديدة لحل مشاكل المرأة، إلى الاستفادة من الخبرة التي اكتسبت في ميدان الحماية الاجتماعية للمرأة، وذلك عن طريق تكييفها مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة؛ وفي الوقت ذاته تعتقد أن إفراط الدولة في تقديم المساعدات يؤدي إلى أثر سلبي على المستفيدين. وبناء على ذلك، ترى أوكرانيا أن من الأهمية الفائقة حاليا بمكان اتخاذ تدابير فورية لحماية المجموعات النسائية الشديدة التأثر وكذلك لتعزيز تنظيم المشاريع لديهن بغية إشراكهن في عملية التنمية

(السيدة إيشنكو، أوكرانيا)

وفي الحياة السياسية للدولة. وأعلنت، في ختام بيانها، أن أوكرانيا مهتمة بصورة خاصة بعملية التحضير للمؤتمر العالمي الرابع وبما سيليه من تعاون مع المنظمات الدولية لضمان حقوق المرأة.

٣٦ - السيدة كوماروشي (رومانيا): قالت إن استراتيجيات نيروبي التطلعية تظهر، على الصعيد العالمي، التحديات الناجمة عن التغييرات السياسية والحاجة إلى إيجاد أمثل الطرق لتنفيذ استراتيجيات الأمم المتحدة من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة. وذكرت أن رومانيا ملتزمة بالمشاركة في جميع المخططات الرامية إلى معالجة المشاكل المتعلقة بتقدم المرأة وحقوق الإنسان الخاصة بها. إلا أن المرأة لم تبلغ مركز المساواة في المجتمع، رغم الصكوك الخاصة باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. لذلك توجد ثمة حاجة إلى بذل جهود متضافرة بغية ضمان تحقيق مزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والهيئات الخارجية. وباستطاعة المنظمات غير الحكومية المساهمة في اتخاذ إجراءات دولية ترمي إلى القضاء على جميع أشكال التمييز التقليدية.

٣٧ - وأضافت أن المتطلبات اللازمة من أجل تحقيق المساواة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة تتمثل في الحصول على التعليم، والتدريب المهني والعمل، وهذا ما يشكل خطوة أولى باتجاه ممارسة المرأة لحقوقها المدنية والسياسية، ومشاركتها في صنع القرارات ومشاطرتها المسؤوليات العامة. في إطار أشمل، لا يمكن ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تشكل حقوق المرأة جزءا منها، إلا بتثبيت دعائم الديمقراطية، واحترام سلطة القانون وتحقيق التنمية الاجتماعية وإيجاد مناخ سياسي مستقر.

٣٨ - وأعلنت أن فترة ما بعد ١٩٨٩ الانتقالية في رومانيا قد ولدت أزمة اجتماعية في جميع قطاعات المجتمع؛ أثرت، بصورة لا مفر منها على مركز المرأة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي على السواء. وبالرغم من ذلك، فإن الأساس القانوني اللازم لضمان تعزيز تكافؤ الفرص للمرأة قائم فعلا، وإن انضمان رومانيا إلى مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان قد أدى إلى إلغاء وتعديل واتخاذ القوانين. كذلك فإن دستور رومانيا يكفل تمتع جميع المواطنين بحقوق متساوية دون أي تمييز. بيد أنه، مع كل ذلك، وبالرغم من فتح باب الحوار مع النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية بغية تعزيز مشاركة المرأة على جميع المستويات في المجتمع، فإنه لا تتم دائما حماية حقوق المرأة والتقيد بها. ولقد سحبت رومانيا في عام ١٩٩٠ تحفظها على المادة ٢٩، الفقرة ١، من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي صادقت عليها في عام ١٩٨٢.

(السيدة كوماروشي، رومانيا)

٣٩ - وأوضحت أنه رغم إحراز تقدم على مستوى النهوض بالمرأة، فما زالت توجد حاجة مستمرة لبذل جهود إضافية من أجل تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية؛ ولذلك ينبغي لمؤتمر ١٩٩٥ العالمي المعني بالمرأة أن يوفر إلى حد ما الزخم اللازم له. وأعربت أخيرا عن تأكيد وفد رومانيا، مرة أخرى على تأييده للمبادرات المتواصلة التي تستهدف تعزيز النهوض بالمرأة وقيمتها وكرامتها.

٤٠ - السيد ألبين (المكسيك): تحدث أيضا نيابة عن فنزويلا وكولومبيا، فشدد على الضرورة الملحة لأن تزيد المنظمة من جهودها لإزالة آثار عمليات التكييف الهيكلية في القطاعات الاجتماعية لغالبية البلدان النامية. وقال إن أهم إنجازات مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان يتمثل في الاعتراف بحقوق المرأة بوصفها جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان العالمية وغير قابل للتصرف. إلا أن تنفيذ التشريعات الوطنية والصكوك الدولية لحقوق الإنسان لم يؤد بعد إلى زيادة الفرص المتاحة للمرأة. ولذلك، فيتوجب إجراء تحليل إيجاد وعلاج لكثير من المشاكل التي تعانيها المرأة، مثل تزايد الفقر المدقع، وارتفاع حالات العنف ضد المرأة، وقلة مشاركتها في عمليات صنع القرارات وحالة الضيق التي تعيشها المرأة خلال النزاعات المسلحة. وأشار إلى أن مؤتمر فيينا قد شدد على أهمية القضاء على العنف وعلى جميع أشكال المضايقة التي تمارس ضد المرأة. كما أن مشروع القرار الخاص بممارسة العنف ضد المرأة الذي سيتخذ في الدورة الحالية للجمعية العامة، يعتبر إسهاما كبيرا في مجال معالجة تلك المشكلة.

٤١ - ومضى يقول إن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة سيكون فرصة من أجل إيجاد حلول حقيقية للمشاكل التي تواجه المرأة. وإن من دواعي القلق عدم قيام عديد من البلدان حتى الآن بتعيين لجان وطنية من أجل إجراء التحضيرات اللازمة للمؤتمر. وإنه يترتب على الدول التي لم تتخذ بعد خطوات فورية لحشد التأييد للمؤتمر أن تعمل ذلك؛ كما يتعين على استراتيجيات نيروبي التطلعية أن تكون نقطة انطلاق للعمل ولوضع الآليات اللازمة التي من شأنها التوصل إلى أفضل النتائج. وذكر أن تنفيذ الاستراتيجيات لا يزال الهدف الرئيسي في تعزيز النهوض بالمرأة. وينبغي للتقرير المتعلق بهذا الموضوع والذي سيقدم إلى المؤتمر أن يحلل بتعمق ويشرح السبب الكامن وراء عدم إحراز سوى تقدم جزئي فقط، والتراجع في بعض الحالات. وأشار إلى الصلة الوثيقة القائمة بين حفز تنفيذ الاستراتيجيات والمفهوم الجديد للأدوار التي سيضطلع بها الرجل والمرأة في المجتمع. وقال إنه يتوجب في هذا الصدد أن تكون المساواة بين الرجل والمرأة قائمة على أساس احترام الكرامة الإنسانية.

٤٢ - واسترسل قائلا إنه ينبغي لبرنامج العمل الذي سيعتمده المؤتمر العالمي الرابع أن يتضمن اقتراحات جديدة من شأنها أن تترك أثرا إيجابيا على السياسات التي تنتهجها الحكومات والأنشطة التي تضطلع بها

(السيد ألبين، المكسيك)

المنظمات غير الحكومية. وأبدى استعداد حكومات فنزويلا وكولومبيا والمكسيك لتقديم مقترحات محددة تتعلق بهذه الوثيقة. كما يتعين أن يلقى نشر المعلومات الخاصة بالمؤتمر دعم جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية. وأشار إلى الحاجة إلى تخطيط حملة إعلامية تضم أنشطة تشمل جميع قطاعات المجتمع. كما ينبغي للمنظمات غير الحكومية التي تهتم بمسائل المرأة أن تشارك في العملية التحضيرية لهذا المؤتمر بالطريقة نفسها التي تشارك بها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٤٣ - وأعلن أنه يتعين إيلاء الحاجة إلى إقامة تنسيق فعال بين مختلف هيئات الأمم المتحدة اعتبارا خاصا وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في مؤتمر بكين، ينبغي إجراء استعراض دقيق للهياكل القائمة بغية تعزيز التنسيق فيما بين المؤسسات.

٤٤ - وذكر أخيرا أن من دواعي الأسف أن تقرير الأمين العام بشأن دمج المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لم يقدم في الموعد المحدد له لكي تنظر فيه اللجنة، ولا سيما أن هذا الموضوع أمر حساس يستلزم تحليلا دقيقا. وأعل أنه يتعين على الجمعية العامة أن تحصل على جميع المعلومات الضرورية للنظر في ميزات الاقتراح قبل اتخاذ قرار نهائي بشأنه.

٤٥ - السيد ليندغرافن ألفيس (البرازيل): قال بما أن نهاية القرن غدت قريبة، يترتب على الحكومات وعلى المجتمعات تحديد السبل التي من شأنها تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية قررها مؤتمر نيروبي للمرأة هي: المساواة، والتنمية والسلم. وأوضح أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي سيعقد عام ١٩٩٥ سيتيح فرصة لتقييم الانجازات السابقة ولوضع أولويات جديدة.

٤٦ - وذكر أن من الصعوبة الشديدة بمكان تحقيق تغيير وتقدم فعليين في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي في بيئة غير مستقرة وغير عادلة وعنيفة. وبالرغم مما حققته المرأة من تقدم خلال العقدين السابقين، وإلا فإن التدهور المتزايد الذي ساد العلاقات الاقتصادية الدولية قد أعاق تطورها الاقتصادي والاجتماعي. ورغم الضائقة الاقتصادية، فإن تمتين المؤسسات الديمقراطية في البرازيل قد مكن المرأة تدريجيا من التغلب على بعض حالات التحامل الثقافي، ضدها، وفي القيام بمزيد من المشاركة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، مما أدى إلى انتشار المنظمات النسائية خلال الأعوام العشرين الماضية في كل مكان وهي تنشط بصورة خاصة في المجال القانوني.

(السيد ليندغرافن ألفيس، البرازيل)

٤٧ - وأوضح أن وفد البرازيل اضطلع بدور نشط في الإعداد لمشروع الإعلان الخاص بالقضاء على ممارسة العنف ضد المرأة وهو يرى أن اعتماده من جانب الجمعية العامة يعتبر خطوة هامة باتجاه تعزيز حقوق المرأة وحمايتها على الصعيد الدولي. إذ أن ممارسة العنف ضد المرأة هي أحد أخطر الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان وتعتبر عقبة كأداء في طريق اندماج المرأة التام في المجتمع. وأعلن أن وفد البرازيل يؤيد بشدة الاقتراح الذي يدعو لجنة حقوق الإنسان إلى تعيين مقرر خاص ليعالج بالتحديد مشكلة ممارسة العنف ضد المرأة. وأعلن أن البرازيل طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة منذ عام ١٩٨٤ وأنها قدمت إلى مجلسها النيابي اقتراحا يقضي بسحب جميع التحفظات التي أبديت على الاتفاقية.

٤٨ - وأعلن أيضا أن حكومته قد أنشأت لجنة وطنية لتنسيق الأنشطة الخاصة بالمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، ولوضع تقرير وطني للمؤتمر ولتعبئة الرأي العام للاهتمام بمسائل المرأة في جميع أنحاء البلاد. أما فيما يتعلق بالمؤتمرات العالمية السابقة، واستعدادا للمؤتمر العالمي للسكان والتنمية ستواصل حكومته العمل بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية.

٤٩ - السيد كوكان (سلوفاكيا) عاد إلى ترأس الجلسة.

٥٠ - السيدة شمبري أورلاند (مالطة): أشارت إلى أن معظم النساء لا يزلن ضحايا إساءة المعاملة والاغتصاب والعنف المنزلي والجنسي والتمييز بين الجنسين بسبب كونهن نساء لا غير. وأردفت قائلة إن المسائل المتعلقة بالجنسين تحتاج إلى تقييم وتحقيق متواصلين؛ وإن كل دولة عضو ستتناول في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة المواضيع الرئيسية المتمثلة في المساواة والتنمية والسلم وأهمية كل منها في إطار السياسة الوطنية؛ وإنه ينبغي لهذا المؤتمر النظر في خطط العمل على ضوء فعاليتها وذلك ضمن منظور أكبر للعوامل الحركية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٥١ - وما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلا وثيقة لحقوق الإنسان يتجلى فيها الالتزام المبدئي للدولة المصادقة وتتعزز بها المؤسسات الديمقراطية. وفي حين أنه من المستحسن اجتذاب المصادقة على الاتفاقية، ينبغي النظر ثانية في التحفظات التي تقدم بها عدد من الدول، كما ينبغي العثور على طرق لإعادة توجيه التزام الدول بالمساواة، حتى في تلك المجالات. وينبغي أيضا ربط الاتفاقية بوثائق حقوق الإنسان الهامة الأخرى، مثل اتفاقية حقوق الطفل.

(السيدة شمبري أورلاند، مالطة)

٥٢ - وأضافت قائلة إنه ينبغي مساعدة البلدان في وضع سياساتها الوطنية بشأن المرأة. كما ينبغي أن يكون للآليات الوطنية، المنشأة لدمج تلك السياسات في خطط التنمية الوطنية، وضع إداري له من الأقدمية ما يكفي لتمكينه من الضغط من أجل الإصلاحات والتصدي للمشاكل الجديدة التي تواجهها المرأة، ومنها التدهور الاقتصادي، والفقر، ومرض الإيدز، والمشاركة البيئية والسياسية، والاتجار بالنساء، واستغلال وسائط الإعلام. وينبغي أيضا وضع سياسات تمويل وطنية ودولية بالنسبة لأثرها على المرأة وعلى مستوى معيشتها، ومعالجة المسائل والتحولات الديمغرافية في الأسرة النواة، التي تولد أسرا أحادية الوالدين تقوم على رأسها النساء. كما أن المشاركة بين المرأة والرجل في مجال التنمية أساسية في وضع السياسات الوطنية.

٥٣ - ولا بد من أن يكون العنف المرتكب ضد المرأة بؤرة التركيز في مؤتمر عام ١٩٩٥. وأعربت عن تأييد وفدها لمشروع الإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. وأردفت قائلة إن تجريم العنف في السلوك، مثل العنف المنزلي الذي لا ينظر إليه دائما على أنه جريمة، هو من الاعتبارات الهامة. وإن هذا التجريم ينبغي أن يرافقه تحسين في وضع الضحية وحقوقها في القانون الجنائي. أما دور وسائط الإعلام في هذا الصدد فهو دور حساس كمحرك رئيسي للتحول الاجتماعي. إذ لم تغد مشكلة العنف المنزلي في مالطة في بؤرة النقاش العام إلا مؤخرا، وتعالج الحكومة هذه المسألة بنهج متعدد الفروع. وفي سبيل متابعة هدف إيجاد مجتمع يعتني بأعضائه، أدخلت حكومتها تحسينات على الإجراءات والهياكل المستخدمة في تقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسية. وضحايا العنف المنزلي، والمراهقات الأمهات، والأسر التي يقوم على رأسها أحد الوالدين، هي من بين المستفيدين من هذه التدابير.

٥٤ - واستطردت قائلة إنه على الرغم من إحراز تقدم منذ عقد المؤتمر العالمي الأول للمرأة، فإن استمرار أعمال العنف المرتكبة ضد المرأة في جميع أرجاء العالم هو تناقض محزن ينفي جميع حقوق الإنسان الأساسية؛ وإن الهدف النهائي ينبغي أن يكون إيجاد مجتمع قائم على المشاركة بين المرأة والرجل، المتساويين في الكرامة.

٥٥ - السيد راتوناتشيفا (فيجي): قال إن المرأة تلعب دورا هاما في اقتصاد بلده، سواء على مستوى اقتصاد الكفاف أم في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات، وإن مشاركتها في اليد العاملة تتزايد باستمرار نظرا لاتساع فرص العمل، وازدياد عدد النساء ذوات المؤهلات التعليمية، والضرورة الاقتصادية. فبين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٦، ارتفع عدد النساء في الفئة، "النشيطة اقتصاديا"، وبين أصحاب الأعمال الحرة. وعلى الرغم من ازدياد عـــدد النساء بين اليـــد العاملة، يعمل معظمهن في القطاع الرئيسي والمستويات

(السيد راتوناتشيفا، فيجي)

المهنية الدنيا. وخلال السنوات العشر الماضية، توصلت المرأة ببطء إلى مناصب ادارية وتنظيمية في المجالين المهني والتقني. ويعزى معدل التقدم البطيء إلى اختيار المرأة الحرف، "النسوية"، التقليدية، والمنافسة الشديدة من جانب الذكور الذين يعادلوهن في المؤهلات الجيدة، ومعايير الانتقاء الصارمة، والأوضاع الاجتماعية السائدة التي تحابي الذكور بالنسبة للتعيين والترقية.

٥٦ - ومعظم اليد العاملة النسوية تعمل في القطاع غير الرسمي ولا تشملها أنظمة العمل. وتسعى الحكومة إلى تشجيع مشاركة المرأة في أنشطة "التيار" الاقتصادي وتحسين حصولها على الخدمات التي تؤدي إلى زيادة انتاجيتها. وسيكرس المزيد من الموارد للتعليم التقني والحرفي لتحسين مهاراتهن المهنية.

٥٧ - وأضاف قائلا إن صحة المرأة قد تحسنت في فيجي بشكل كبير عبر السنين كما أن معدل المواليد الأحياء والحياة المتوقعة بين الإناث هو أعلى من معدلها بين الرجال؛ وقد وضعت سياسة صحية وطنية بقصد ضمان صحة الأمومة. فخدمات صحة الأمومة والطفل هي جزء لا يتجزأ من برنامج الرعاية الصحية الأساسية والوقائية، وهي تركز بشكل محدد على دور المرأة في مجالي الإنجاب والتغذية. كما أن برنامج تنظيم الأسرة في بلده قد ساعد على تنظيم حياة المرأة. واختتم السيد راتوناتشيفا كلامه قائلا إنه على الرغم من عدم انضمام فيجي إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فقد نفذت فيجي مع ذلك الكثير من استراتيجيات نيروبي التطلعية.

٥٨ - السيدة كورولا (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين): قالت إن مكتبها يمنح أولوية عليا لضمان وصول أنشطة الحماية والمساعدة التي يضطلع بها إلى اللاجئات اللواتي يشكلن أكثرية اللاجئين الكبار واللواتي تتولى كثيرات منهن رعاية أسر بمفردهن. وأردفت قائلة إن مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين قد شرع منذ أربع سنوات في عملية ترمي إلى ضمان مراعاة الاحتياجات المحددة للاجئات في جميع المراحل التي يشترك فيها المكتب. وتتضمن هذه العملية سلسلة من الأنشطة تشمل إيجاد إطار واضح للسياسات، ووضع مشروع للمبادئ التوجيهية التنفيذية، وتنسيب الموظفين الاختصاصيين استراتيجيا، وتنظيم برامج تدريبية للموظفين تتعلق بالجنسين. والقيام بالدعوة القانونية، والتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

٥٩ - وأضافت قائلة إن أصعب مرحلة لضمان التركيز على المرأة في عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي مرحلة الطوارئ، عندما تعبر أعداد كبيرة من اللاجئين الحدود وتكون في حاجة يائسة إلى الحماية والمساعدة الأساسية. ولذا، فإن إقامة هياكل أساسية للدعم هي من نواحي الاهتمام الرئيسية.

(السيدة كورولا)

وقد اتخذ المكتب الخطوات اللازمة لتحسين الاستجابة المتحسسة بالمرأة في حالات الطوارئ بقصد تلبية الاحتياجات المحددة للاجئات. كما وضعت ترتيبات التأهب لضمان التعبئة السريعة لموظفي الخدمات الاجتماعية في المراحل الأولى من حالات الطوارئ. فما أن يستقر اللاجئون على حال، حتى تواصل المفوضية تقديم الخدمات الأساسية، والتشجيع على تعلم القراءة والكتابة والتدريب على المهارات، وتقديم المشورة عند الإصابة وتدريب النساء على القيادة والوعي القانوني.

٦٠ - وقد سعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عند إعادة اللاجئين إلى أوطانهم، إلى ضمان معالجة حالة النساء الخاصة لدى التخطيط والتنسيق مع الوكالات الإنمائية كما عمل المكتب المذكور مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى في أمريكا الوسطى وكمبوديا على تخطيط إعادة دمج النساء النازحات. ولما كانت المرأة تواجه صعوبات خاصة عند التقدم بطلب من أجل اللجوء، فقد أخذت المفوضية المذكورة في تدريب الموظفين المسؤولين عن تقرير الاجراءات وذلك لضمان حصول المرأة على مقابلة عادلة تراعي العوامل الثقافية المتضاربة. كما أحيطت سلطات بلدان التوطين إحاطة كاملة بالعوامل الخاصة التي قد تؤثر في البت في طلب المرأة المتعلق باللجوء.

٦١ - وتابعت كلامها قائلة إن اللاجئات معرضات بوجه خاص للاستغلال والعنف الجنسي. وثمة فظائع من هذا النوع نشرتها وسائل الإعلام على نطاق واسع، كتلك الفظائع التي حدثت في يوغوسلافيا السابقة، مرت دون أن تلاحظ تقريبا في أجزاء العالم الأخرى، وقد تناولت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بنشاط أعمال إساءة المعاملة هذه، فأعد وثائقها وطالب باتخاذ اجراءات علاجية بشأنها. ودعت اللجنة التنفيذية للمفوضية الدول إلى اتخاذ تدابير عملية لمنع العنف الجنسي وتحديد أنشطة علاجية محددة. كما شاركت المفوضية في محافل أخرى لزيادة الوعي بحالة اللاجئات. وإنه لمن الجوهري إدراج هموم النازحات في جدول أعمال المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في عام ١٩٩٥.

٦٢ - السيدة برينيه (اليونسكو): قالت إن النساء ما برحن فئة مستهدفة تحظى بالأولوية في اليونسكو، إلى جانب أقل البلدان نموا وافريقيا. فاليونسكو تشترك بنشاط في تعزيز المساواة بين المرأة والرجل وذلك بمنحها الأولوية العليا للتعليم الأساسي المتعلق بإلمام البنات والنساء بالقراءة والكتابة، ولتعزيز حصول النساء على التدريب الحرفي والتعليم العلمي والتقني، وإشراك النساء في عملية التنمية وإدخال الديمقراطية، والمساعدة على تعميم حقوق المرأة ومكافحة العنف المرتكب ضد المرأة.

(السيدة برينيه، اليونسكو)

٦٣ - وأضافت قائلة إنه لما كانت ميزانية اليونسكو محدودة، فقد أمكن الاضطلاع ببعض أنشطتها عن طريق المشاركة مع الهيئات الدولية أو الوطنية الأخرى. بيد أن نصيب ميزانية اليونسكو العادية المخصص للأنشطة الخاصة بالمرأة قد ازداد بشكل ملموس. فقد دأبت اليونسكو طيلة سنوات كثيرة على اتباع نهج مزدوج إزاء المسائل المتعلقة بالجنسين التي تنطوي على مشاريع وبرامج خاصة بالمرأة، كما دمجت احتياجات المرأة في جميع عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم. إذ أن تدني الاستغلال الحالي لمهارات المرأة وإمكانياتها هو هدر للموارد البشرية، ضار بالفرد وبتطور المجتمع. ولذا كان استغلال خبرات المرأة ومؤهلاتها استغلالا كاملا للتصدي للتحديات العالمية الكبرى من الأمور الحيوية.

٦٤ - كما أنه من شأن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة إتاحة الفرصة لتقييم المنجزات السابقة وتحسين أنشطة اليونسكو. وأعربت عن تقدير اليونسكو لاستراتيجية الأمينة العامة للمؤتمر، السيدة مونجيلا، التي تشدد على الحاجة إلى نشدان التنويع واستمداد القوة منه. وأعلنت أن اليونسكو ستجلب إلى مؤتمر عام ١٩٩٥ معلومات عن حالة المرأة في مختلف أرجاء العالم في مجالات التعليم والعلوم والثقافة والتنمية، ووصف وتحليل لذلك. فالقضاء على الأمية بين البنات والنساء يتطلب التزاما طويل الأجل من جانب المنظمات الدولية والحكومات والمحترفين، وهو العامل الوحيد الأكثر فعالية بالنسبة لإحداث تغيير باتجاه التنمية ذات الطابع الإنساني. كما أن تعلم القراءة والكتابة هو خطوة حيوية نحو المشاركة الكاملة في العملية الديمقراطية وفي اتخاذ القرارات.

٦٥ - ومن تقديرات اليونسكو أن عدد الأميات لن ينقص إلا قليلا خلال عقد التسعينات، وذلك في حال استمرار الاتجاهات الحالية، بيد أنه سيحرز بعض التقدم في شرق آسيا، وبدرجة أقل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وما برحت اليونسكو تعزز برامج التعليم الإقليمية لاستئصال الأمية، كما شرعت في مشاريع جديدة في أجزاء كثيرة من العالم. ومع ذلك، وعلى الرغم من مركز الأولوية الممنوح لتعليم البنات والنساء، لا يزال هذا التعليم يتعثر خلف تعليم الصبيان والرجال في معظم البلدان. واختتمت كلامها قائلة إن في الحالة الراهنة تحد لفكرة العدالة والتنمية، ولفكرة السلام في نهاية الأمر. فالأمن الحقيقي يحتاج إلى عالم سكانه على قسط من التعليم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠